المصـــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 08-03-2006
الصفحـات : 21
العـــدد : 1986
المسلسل : 157

ربع سكان العالم يعانون نقص الكهرباء

17 تريليون دولار الاستثمارات المطلوبة للقطاع النفطي العالمي حتى 2030

الرياض: عدنان جابر

يعاني ربع سكان العالم من نقص الكهرباء في وقت يتزايد فيه القلق على أمن الطاقة كعنصر أساسي في التنمية المستدامة، وجعل من النفط الذي يعد المورد الأول للطاقة سببا رئيسيا في التوترات والنزاعات الدولية، فيما ينتظر أن يتزايد الطلب على الوقود الحجري (الاحفوري) الذي يشمل النفط والغاز بمعدل الضعف خلال الـ 25 عاما المقبلة، وهو ما يعني أن هناك حاجة لضخ استثمارات تقدر بنحو 17 تريليون دولار في القطاع النفطي العالمي لمقابلة الطلب المتزايد حتى عام 2030 نصفها سيكون في الدول النامية.

ويشير أمين عام منتدى الطاقة الدولي - يتخذ من الرياض مقرا له - أرني والتر إلى أن 1.6 مليار نسمة من سكان العالم البالغ عددهم 6.2 مليارات نسمة حاليا يعانون من نقص الكهرباء، ويتوقع لهذا الرقم أن ينخفض بشكل طفيف خلال الـ 25 عاما المقبلة ليبلغ 1.4 مليار نسمة من إجمالي عدد السكان المتوقع أن يبلغ 8.1 مليارات نسمة حتى نهاية عام 2030.

وينتظر أن يبقى الوقود الحجري اللاعب الرئيسي لإمدادات الطاقة خلال عقدين ونصف العقد من الآن، حيث يتوقع أن يسهم هذا الوقود الذي يشمل النفط والغاز في إمداد العالم بـ 85٪ من احتياجاته من الطاقة.

وحدد والتر خلال محاضرة علمية ألقاها أول من أمس في الرياض حول آفاق الحوار بين منتجي الطاقة ومستهلكيها، مشكلات عدة تواجه قطاع الطاقة خلال المرحلة المقبلة تتمثل في ازدياد حاجة العالم للطاقة لتحقيق التنمية المستدامة مما يزيد بالتالي من حرص العالم على أمن الطاقة، والحاجة إلى الشفافية فيما يتعلق بمصادر الطاقة ومخزوناتها حتى لا يؤدي ذلك إلى إشعال منافسة قد تتطور إلى نزاعات، والعمل على المحافظة على مصادر الطاقة، وتكريس مبدأ التقاء المصالح بين الدول الصناعية المستهلكة، والمنتجة النامية.

وأكد والتر أن تأمين وقود يفي بالاحتياجات المستقبلية للطاقة في المستقبل أضحى مسؤولية مشتركة، خاصة مع ارتفاع أسعار النفط التي زادت بواقع 50٪ منذ آخر دورة عقدها منتدى الطاقة الدولي في أمستردام قبل عامين، مشيرا إلى أن هناك إحساسا من قبل البعض بانعدام توفر أمن الطاقة، مؤكدا على أن الحوار بين طرفي المعادلة النفطية (منتجين ومستهلكين) يمكن أن يعالج المشكلات القائمة التي تواجه سوق النفط العالمية.

واعتبر والتر أن بعد المسافة التي تفصل بين مناطق الإنتاج والأسواق الاستهلاكية يزيد القلق على أمن الإمدادات، وخاصة مع تزايد مخاطر الإرهاب، مما يجعل من الطاقة أحد أهم عناصر المصالح الوطنية.

وقال: "أمن الطاقة بحاجة لحلول على المستوى العالمي، وتعميق الشراكة بين الحكومات والشركات النفطية، إذ لا بد لصناعة النفط أن تتطور".

واستبعد المسؤول الدولي أمس إمكانية إحلال بدائل للنفط كمصدر للطاقة على المدى البعيد، وقال إن هناك جهودا حثيثة تبذل لتطوير موارد بديلة، إلا أن هذا الأمر يحتاج إلى إيجاد تقنيات خاصة، وأضاف: "يصعب التوقع في حدوث تطورات حاسمة في تكنولوجيا الطاقة تساعد على إحلال موارد بديلة للموارد الحالية".

وأكد والتر أن الأمانة العامة لمنتدى الطاقة الدولي، والتي كانت ثمرة لمقترحات أطلقها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حينما استضافت الرياض في عام 2000 منتدى الطاقة الدولي يسعى لتعميق الحوار بين المنتجين والمستهلكين وتوفير أرضية لتبادل وجهات النظر، وتسهيل تبادل المعلومات حول الطاقة في إطار مبادرة قاعدة بيانات النفط "جودي" التي جرى الإعلان عنها خلال تدشين الملك عبدالله للمقر الدائم لأمانة منتدى الطاقة في نوفمبر الماضي.

وأوضح أن "جودي" سيعمل على توفير البيانات لسبعة مصادر رئيسية للطاقة، إلا أن البداية ستكون للمعلومات المتعلقة بالنفط، مع وضع آلية مستقبلية لتوسيع قاعدة المعلومات لتشمل

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 08-03-2006 العـــدد : 1986
الصفحـات : 21 المسلسل : 157

أدي والتز

أنماطا أخرى من الطاقة، إلا أن ذلك سيكون على المدى الطويل.

وأشار إلى أن الأمانة العامة لمنتدى الطاقة تسعى لممارسة دور الوسيط في نقل التوصيات التي ستتمخض عن وزراء المنتدى إلى اجتماع وزراء الطاقة في الدول الصناعية الـ8 المقبل، واستضافة حلقة نقاش حول مستقبل الطاقة حتى عام 2050 في الرياض، والترتيب لعقد منتدى الطاقة المقبل في الدوحة ونقل توصياته إلى اجتماع وزراء النفط العرب.